في وقت أكدت الحكومة وجود معوقات لرفع إنتاج الأحدب

مصادر برلمانية: النية تتجه لتأسيس شركة النفط الوطنية منافسة للشركات الأجنبية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

تتجه النية لتأسيس شركة النفط الوطنية سعياً لجعلها منافسة للشركات النفطية العاملة في العراق حالياً ، في وقت أكد مستشار حكومي انه ليست هناك معوقات قانونية أو فنية تحول دون رفع مستوى إنتاج حقل الأحدب من ١٦٠ ألف ب/ي إلى ٢٠٠ ألف ب /ي .

وقال عبد الحسين الجابري لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن"الحكومة العراقية قد تقرر الموافقة على مقترح الشركة الوطنية الصينية على رفع مستوى أنتاج النفط في حقل الأحدب من ١٦٠ ألف ب/ي إلى ٢٠٠ ألف ب /ي بعد انتهاء المرحلة الثالثة والنهائية من صيانة الحقل وتطوير إنتاجه".

وأضاف أن "وزارة النفط العراقية ستقدم دراسة متكاملة إلى السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة عن مقترح الشركة الصينية بشأن رفع مستوى الإنتاج إلى ٢٠٠ ألف ب/ي بدلا من ١٦٠ ب /ي".

وتابع أن "أنابيب نقل نفط الخام من حقل الأحدب التي ربطتها الشركة الصينية إلى مستودعات التصدير في محافظة البصرة تتحمل رفع الإنتاج على ٣٠٠ الف ب /ي".

وأعلن مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ان العراق يدرس مشروعاً للشركة الصينية العالمية المكلفة بتطوير حقل الأحدب لزيادة إنتاجه إلى ٢٠٠ ألف برميل.

وافتتحت الحكومة العراقية حقل الأحدب النفطي السبت الماضي بطاقة إنتاجية أولية هي ٦٠ ألف برميل يومياً.

وانتقدت لجنة النفط والطاقة النيابية قيام وزارة النفط أفتتاح حقل الأحدب النفطي من دون إطلاع اللجنة على تفاصيل العقد .

وكانت الحكومة العراقية قد قررت في ٢ سبتمبر الماضي/موافقتها على إبرام عقد تطوير وإنتاج حقل الأحدب النفطي بين شركة نفط الشمال وإحدى الشركات الصينية يعد أول عقود الخدمة ولمدة عشرين سنة من المؤمل أن تصل عائداته المالية إلى ٦٣مليار دولار سنوياً .

وأعلنت الحكومة العراقية أمس أن مجلس رئاسة الوزراء سيعرض الأسبوع المقبل قانون النفط والغاز لمناقشة والخروج بمسودة نهائية وإرسالها لمجلس النواب بهدف إقرارها.

وأعلنت لجنة الطاقة الحكومية التي يترأسها نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني في ١٤تموز الجاري أنها أنهت التعديلات على مسودة قانون النفط والغاز وأرسلتها إلى رئاسة الوزراء لإجراء التعديلات عليها .

وفشل مجلس النواب بدورته السابقة في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينهض بالواقع النفطي حال إقراره.

ونص الدستور العراقي، على تشكيل مجلس النفط الاتحادي، يترأسه، رئيس الوزراء أو من ينوب عنه برئاسته ويضم في عضويته كلا من وزراء النفط و المالية والتخطيط والتعاون الإنمائي في الحكومة الاتحادية ومحافظ البنك المركزي العراقي وممثل عن كل اقليم بدرجة وزير وممثل عن كل محافظة منتجة غير منتظمة في إقليم و الرؤساء التنفيذيين لأهم المؤسسات النفطية ذات العلاقة والتي من بينها شركة النفط الوطنية العراقية وشركة تسويق النفط وخبراء متخصصين بشؤون النفط والغاز والمال والاقتصاد لا يزيد عددهم على ثلاثة يتم تعيينهم لمدة أقصاها خمس سنوات بقرار من مجلس الوزراء.

وكانت وزارة النفط قد أعلنت شهر أيلول/ سبتمبر العام الماضي أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليارات برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلا نفطيا، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل نفط.

وتعتزم النفط العراقية زيادة صادراتها خلال السنوات الست المقبلة الى ١٢ مليون برميل يوميا بعد الحصول على موافقة منظمة النفط العالمية (أوبك).

في غضون ذلك ذكر عضو في لجنة النفط والطاقة النيابية ان لجنته أنتهت من وضع دراسة متكاملة عن شركة النفط الوطنية.

وقال النائب فرات الشرع لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن"لجنة النفط والطاقة انتهت من دراسة متكاملة عن الشركة الوطنية للنفط والتي يفترض ان لا تتعارض مع قانون النفط والطاقة التي سترسلها الحكومة العراقية إلى مجلس النواب في شهر آب المقبل كما هو متوقع".

وأضاف أن"لجنة النفط والطاقة النيابية تلمس بأن هناك ضرورة ملحة لتشكيل شركة النفط الوطنية لتعمل على اخذ دور المتابعة والتدقيق في عمل الشركات الأجنبية لتصبح وزارة النفط المشرف العام عن السياسة النفطية".

وأشار إلى ان"جهود وزارة النفط ستدعمها شركة النفط الوطنية في حال تأسيسها كما أنها ستعالج مشاكل بغداد مع أربيل بخصوص انتاج النفط وتصديره من خلال وضع آليات متكاملة للتصدير النفط في البلاد".

ومنحت لجنة الطاقة النيابية شركة النفط الوطنية صلاحية الإشراف على الموارد النفطية ومتابعة المشاريع النفطية التفصيلة بعد وزارة النفط وفق قانون ينظم عملها .

وكان وزير النفط كريم لعيبي قد أكد في اجتماع له في الثالث من تموز الجاري مع لجنة النفط والطاقة النيابية أن تأسيس شركة وطنية لإدارة قطاع الطاقة في الدولة العضو في أوبك ليس أمرا ضروريا وقد يتداخل مع عمل وزارة النفط كما ان القانون الذي تنوي الحكومة تقديمه للبرلمان يتعارض مع تأسيس شركة لإدارة النفط .

وفشل مجلس النواب بدورته السابقة في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينهض بالواقع النفطي حال إقراره.

الى ذلك أعرب وزير النفط عبد الكريم لعيبي عن إعتقاده ان أسواق النفط تشهد توازنا، نافياً وجود اي قصور او نقص في إنتاج النفط الخام.

ونقلت وكالة انباء(ميهر) الإيرانية شبه الرسمية عن وزير النفط عبد الكريم لعيبي قوله في معرض زيارته إيران الاسبوع الماضي ان "أسعار النفط الخام في الوقت الحالي مقبولة، وليس هناك أي نقص في انتاج النفط" مبيناً ان "هناك توازناً في اسواق النفط الخام".

وكانت منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) قد أعلنت الاثنين الماضي عن ان سعر برميل النفط الواحد يبلغ ١١٣,٦٦ دولاراً أميركيا، وهذه مجمل أسعار النفط في البلدان الـ ١٢ الأعضاء في المنظمة.

وكانت السعودية قد حاولت خفض سعر النفط الى ٧٠ او ٨٠ دولاراً للبرميل الواحد، ولهذا طالبت مرات عدة برفع إنتاج النفط من أجل المحافظة على إمداد السوق العالمي، ووصل إنتاج المملكة في الأشهر الأخيرة إلى ٩,٥ مليون برميل يوميا، لتصل نسبة صادراتها منه إلى ١١ بالمئة من الإنتاج العالمي. وبهذا يصل إنتاج منظمة "أوبك" إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من ٢٥ عاما.

ووفقاً لتقرير منظمة (اوبك) ازداد الطلب على النفط في النصف الثاني من العام الحالي الى ٣٠,٦٦ مليون برميل يومياً، مما يتوجب زيادة صادرات المنظمة الى ١,٧ مليون برميل، بهدف تحقيق موازنة في اسواق النفط العالمية بين العرض والطلب.

توقيع صفقة خط أنابيب غاز ثلاثية بكلفة ١٠ مليارات دولار بين العراق وإيران وسوريا

□ عن/ صحيفة وول ستريت

ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية (ارنا) و غيرها من وسائل الإعلام الإيرانية أن وزراء نفط كل من العراق و إيران و سوريا وقعوا الاثنين اتفاقا تمهيديا من اجل صفقة خط أنابيب الغاز الطبيعي بقيمة عشرة مليارات دولار . و تم توقيع هذا الاتفاق في منطقة آسالويا الواقعة في محافظة بوشهر الجنوبية من قبل وزير النفط الإيراني محمد علي آبادي و وزير النفط العراقي عبدالكريم لعيبي و نظيرهم السوري سفيان علو .

و أكد مسؤولون نفطيون عراقيون بان لعيبي كان في ايران لتوقيع الاتفاق و لم يعطوا المزيد من التفاصيل . أما المسؤولون الإيرانيون فقالوا بان سوريا ستشتري ما بين ٢٠ الى ٢٥ مليون متر مكعب من الغاز الإيراني في اليوم الواحد . و كان العراق قد وقع سابقا صفقة مع طهران لشراء ٢٥ مترا مكعبا يوميا لتغذية محطات الطاقة العراقية .

و أضافت الوكالة ان المشروع يتطلب استثمارا بقيمة ١٠ مليارات دولار و سيتم إنشاؤه خلال فترة ثلاث سنوات . يبلغ طول خط الأنابيب اكثر من ١٥٠٠ كيلومتر و يمتد من اسالويا الى دمشق مرورا بالعراق ، مع طاقة نقل تبلغ ١١٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يوميا .

وسيتم انتاج الغاز من حقل غاز بارس الجنوبي في ايران، المشترك بين ايران و قطر ، و الواقع على الخليج و يضم احتياطي يقدر بستة عشر ترليون متر مكعب من الغاز .

وقال مسؤولون ايرانيون بان ايران تنتج ٦٠٠ مليون متر مكعب من الغاز يوميا ، منها ٣٧ مليون متر مكعب مخصص للتصدير . كما ان طهران تهدف الى توسيع خط الأنابيب الذاهب الى لبنان و البحر المتوسط لتجهيز اوروبا بالغاز . حيث سينتقل الغاز عبر العراق و سوريا و لبنان الى البحر المتوسط الى هدفه النهائي في اوروبا.

كما ذكرت صحيفة مورننغ ستار ان إيران تحاول التقرب من حلفائها في المنطقة مثل العراق و سوريا من اجل تصدير غازها بعد انسحاب الشركات الغربية من قطاع الطاقة الايراني المربح بسبب النزاعات الدولية حول برنامج طهران النووي الذي يعتقد الغرب و الولايات المتحدة بانه يهدف الى انتاج القنابل النووية . كما ان الصفقة ستزود سوريا بالغاز إذ أنها تفتقر الى الموارد النفطية و الغازية كالتي يمتلكها أعضاء الاوبك إيران و العراق .

وحاليا تخضع ايران للعقوبات الغربية بسبب مشروعها النووي للأغراض المدنية مما يجعل الكثير من الشركات العابرة للحدود تحت اليد و تخشى شركات الأعمال الاستثمار رغم غزارة احتياطي النفط و الغاز فيها . تعتبر ايران ثاني اكبر مصدر للنفط في منظمة اوبك بمعدل ١٣٧ مليار برميل من النفط الخام ، و ثاني اكبر احتياطي للغاز في العالم بمعدل ٢٨ ترليون متر مكعب .

□ ترجمة/ عبدالخالق علي

خبير: (اقتصاد السوق) لا يشترط الابتعاد عن النشاط التجاري الحكومي

□ بغداد/ وكالات

أكد الخبير الاقتصادي احمد ابريهي على أن العقيدة الاقتصادية (اقتصاد السوق) لاتشترط الابتعاد عن ممارسة النشاط التجاري الحكومي واقتصارها على القطاع الخاص.

وقال ابريهي لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) : إن"تقسيم العمل الاقتصادي بين الدولة والقطاع الخاص لاتحكمه العقائد،فقط بل هناك اعتبارات علمية أيضا، ولو نلاحظ عندما تفاقمت الأزمة المالية الأخيرة واصيبت المؤسسات المالية الضخمة بخسائر فادحة ومنها من أفلست بادرت الحكومة الأميركية بامتلاك تلك المؤسسات ومنها على سبيل المثال (جنرال موترزGMC) وهي اكبر شركة صناعة سيارات مشهورة، فهذا يتنافى ظاهراً مع عقيدة اقتصاد السوق."

وبين ابريهي : ان سبب إقدام الحكومة الأميركية على هذه الإجراءات بدون اعتراض الكونغرس الأميركي هو المصالح العليا التي اقتضت ذلك، مشيراً الى انه بعد الحرب العالمية الثانية الدول الأوروبية بدون استثناء كانت حكوماتها تدير الأنشطة الإنتاجية مباشرة بل وتتدخل في تحديد الأسعار واتخاذ القرارات مبيناً ان العقيدة الاقتصادية والتي تسمى(ايديولوجيا) تؤثر ولكن في نهاية المطاف المصلحة العليا للبلاد تفرض نفسها . وأشار الى وجود قطاعات خدمية وإنتاجية حتى الآن لا يريد القطاع الخاص الدخول بها وقد لايجد الجدوى الاقتصادية في مزاولتها ولكنها ضرورية ولابد منها لذلك على الحكومة الاضطلاع بها .

ويذكر ان الحكومات التي أعقبت نيسان ٢٠٠٣ أهملت الجانب الحكومي من القطاع الصناعي الذي دمر وسلب بسبب الأخطاء الأميركية التي احتلت البلد ولم توفر الامن لسكانه وممتلكاته العامة والخاصة، الامر الذي حول الآلاف من العمال والموظفين الى البطالة المقنعة . العجلة التي تدور اليوم لإصلاح هذا الخطأ بطيئة الدوران ويعتريها الفساد .

خبيرة زراعية تتوقع ارتفاع أسعار القمح

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

توقعت الخبيرة الزراعية عايدة فوزي ارتفاع أسعار القمح في السنوات المقبلة حتى يصل كيلو القمح مايعادل سعر النفط بسبب إهمال الحكومة للقطاع الزراعي، فضلاً عن شحة المياه، وعدم خصوبة التربة وارتفاع درجات الحرارة، وتغير المناخ، ودعت فوزي الى ضرورة وجود تصنيع يخدم القطاع الزراعي من خلال الصناعة الأمامية والخلفية.

وقالت فوزي بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) : سيبقى القطاع الزراعي في العراق متخلفاً دون توجه الدولة اليه، وسيأتي يوم يصل سعر كيلو القمح مايعادل سعر برميل النفط الواحد بسبب شحة المياه وارتفاع درجات الحرارة،وعدم خصوبة التربة، فلابد من الاهتمام بهذا القطاع حتى لا نصل في يوم من الأيام الى صرف كل إيراداتنا من اجل لقمة العيش .

وطالبت فوزي باستخدام الصناعة في العملية الزراعية من خلال شقيها الأمامي والخلفي والأول (معامل الأسمنت، والبلاستيك، والمعالف وغيرها) فهذه جميعها تخدم الزراعة، اما الثاني (المنتجات الناتجة عن القطاع الزراعي كالحليب والدجاج والبيض واللحوم والمحاصيل بأنواعها) ممكن خلق آلاف من صناعات في العراق،وخصوصاً انها لاتحتاج الى خبرات مثل صناعة الطائرات والصواريخ، وإنما هي بحاجة الى دورات تأهيلية بسيطة تشرف عليها الدولة.

استثمار البصرة تبحث مع شركات كورية بناء وحدات سكنية

□ البصرة/ المدى الاقتصادي

بحثت هيئة استثمار البصرة، مع مجموعة شركات استثمارية كورية وشركة هيل انترناشيونال للتمويل العالمية مشروع بناء ١٠٠ الف وحدة سكنية في البصرة، وعلى مساحة من الارض تقدر بـ ١٠ آلاف دونم في قضاء شط العرب.

ويأتي هذا المشروع ضمن خطة الإسكان الوطني لبناء مليون وحدة في العراق، وقد تم اللقاء بحضور محافظ البصرة خلف عبد الصمد ووفد من الهيئة الوطنية للاستثمار، وممثلين من الحكومة المحلية ورجال الأعمال.

وقال رئيس هيئة استثمار البصرة المهندس حيدر علي فاضل ان "موقع مشروع الـ١٠٠ الف وحدة سكنية يعتبر موقعا استراتيجيا لانه يعتبر نقطة التواصل مابين موانئ البصرة والمنافذ الحدودية ومركز المدينة وهو لايبعد عن مركز المدينة اكثر من ٤ كلم".

وأوضح ان "الهيئة تنظر بعين التفاؤل الى اغتنام الفرصة من قبل الشركة الكورية، خصوصا ان الحاجة الفعلية للقطاع السكني في البصرة تصل الى اكثر من ٢٠٠ الف وحدة سكنية بحسب احصائيات وزارة التخطيط العراقية".

وتطرق الجانبان الى اهم مميزات قانون الاستثمار العراقي وتعديلاته الاخيرة والميزات والضمانات والإعفاءات التي يحصل عليها المستثمر الاجنبي، الى جانب ميزة الحصول على قطعة الارض بشكل مجاني للقطاع السكني، مما يضفي على المشروع حافزا كبيرا للتنافس".

وتم الاتفاق مع الوفد الكوري على تقديم تصاميم المشروع النهائية في نهاية شهر ايلول/سبتمبر المقبل الى الهيئة الوطنية للاستثمار لغرض الانتهاء من الموافقات النهائية، الى جانب اكتمال خطة تمويل المشروع في نهاية تشرين الاول /اكتوبر المقبل.

وأعرب عن اعتقاده ان تكون بداية الشروع بتنفيذ المشروع في مطلع كانون الاول المقبل، خصوصا بعد حصول الموافقات المبدئية من قبل رئيس الوزراء ورئيس الهيئة الوطنية اثناء زيارتهما لكوريا الجنوبية".

من جانبه أبدى محافظ البصرة خلف عبد الصمد استعداده الكامل لدعم المشروع وتقديم جميع التسهيلات المطلوبة إضافة الى دعمه لأية مشاريع مماثلة من شأنها ان تحل ازمة السكن".

وقال عبد الصمد خلف ان "المرحلة القريبة المقبلة ستشهد قفزة في تقديم الخدمات الى اهالي البصرة وفي مقدمتها بناء وحدات سكنية لشتى شرائح البصرة تتضمن مراعاة القدرة المالية للموظفين ومحدودي الدخل".

وأضاف ان "البصرة بحاجة الى مساهمة الشركات العالمية الكبرى في اعادة اعمارها على خلفية ماتعرضت له من دمار في الفترات السابقة ولاسيما في مجال البنى التحتية ومن ضمنها قطاع الاسكان" مؤكداً ان "خبر دخول الشركات الكورية لبناء ١٠٠ وحدة سكنية في البصرة سيكون حتما خبراً مفرحاً لكل أهالي البصرة".

وبّين ان "زيارة السفير الكوري الى محافظة البصرة لمرتين خلال شهر واحد تؤكد جدية العلاقة بين الطرفين، الامر الذي جعل حكومة البصرة المحلية تفكر جديا بزيارة كوريا الجنوبية بهدف خلق توأمة بين البصرة واحد المدن الكورية الكبرى".

وتكفل الوفد الكوري بإزالة جميع المعرقلات من مساحة الأرض والبنى التحتية للمشروع، كما تم الاتفاق على اجراء مفاوضات سريعة مع محافظة البصرة لغرض تهيئة الطرق والبنية التحتية خارج المشروع بالتعاون مع الدفاع المدني والجهات ذات العلاقة.

(صاعد... نازل)

■ متابعة/ صابرين علي

شهدت أسعار المنتجات والمواد الغذائية والسلع المحلية والمستوردة المعروضة في الأسواق المحلية استقراراً على ارتفاعها مع بدء العد التنازلي لحلول شهر رمضان المبارك .

وذكرت تقارير عن مصادر إعلامية مطلعة ان أسعار المنتجات الغذائية استقرت، خصوصاً السلع المستوردة وكذلك بعض المنتجات الحيوانية عما كانت عليه مع بداية الشهر الماضي فيما حافظ الدولار على سعر صرفه أمام الدينار العراقي ، فيما عزا خبراء في أحاديث لـ (المدى الاقتصادي) ان هذا الاستقرار المؤقت يعود الى استقرار عملية العرض والطلب ودخول المستهلكين في أجواء التبضع الخاصة بشهر رمضان المبارك .

وقال الخبير عبد الحميد الحلي لـ (المدى الاقتصادي) ان هذا الاستقرار يعود الى طبيعة الاستهلاك في المجتمع العراقي والتي تتصاعد في الايام القليلة الماضية التي تسبق شهر رمضان والمؤثرة في واقع الحال على مشهد الأسعار لاسيما للمنتجات الغذائية .

وأضاف الحلي ان الإجراءات الأخيرة لوزارتي المالية والتخطيط في المنافذ الحدودية أثرت بشكل مباشر على حركة تدفق البضائع في الاسواق المحلية .

وكانت تقارير محلية ذكرت ان سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٣٧٧٥٠) دينارا وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من(٥٣،٥٠٠)دينار إلى (٥٤٧٥٠) دينارا.. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم)إلى (٦٢،٥٠٠) دينار، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) إلى (٦٥،٥٠٠) دينار ، فيما هبط سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٤٠،٥٠٠) دينار إلى (٤٠،٠٠٠) دينار، فيما استقر ارتفاع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٧،٢٥٠) دينارا إلى (٣٧،٥٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢٣،٧٥٠) دينارا إلى (٢٤،٢٥٠) دينارا والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٥٦،٢٥٠) دينارا.

فيما استقر ارتفاع سعر كيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٤،٧٥٠) دينارا إلى (١٥،٠٠٠) دينار فيما انخفض سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٢٤،٢٥٠) دينارا،مبينا ان سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٢٥٠) دينارا وسعر الموصل١٤٠٠٠ وسعر البصرة١٤،٥٠٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٠٠٠ سعر الموصل١٣٥٠٠ سعر البصرة ١٤٠٠٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل٤٥٠٠ سعر البصرة ٤٤٣٨"، اما بالنسبة لمادة السكر فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٤،٨٠٠) دينار .فيما بلغ سعر مواد الحبوب ومنتجاتها كالاتي : طحين إماراتي / ١ كغم / ١٢٠٠دينار رز إماراتي / ١ كغم / ٩٥٠ دينارا ، كيس زنة ٥٠ كغم (٢٥٠، ٢٧) دينارا، الجريش الناعم والخشن والحبية / ١ كغم / ١٤،٨٠٠ دينار .